2-20-295 **مذكرة تقديمية**

مشروع مرسوم متعلق بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح الطري

ملخـص

تهدف هذه المذكرة إلى عرض الوضعية الحالية للسوق الوطني والعالمي من مادة القمح الطري وإلى تقدير الثمن المرجعي عند استيراد هذا المنتوج وكذا تحديد نسبة رسم الاستيراد المقترح والذي سيمكن من ضمان التزويد العادي للسوق الداخلي من هذا المنتوج.

1. السوق الداخلي

بلغت واردات القمح الطري من فاتح أكتوبر 2019 إلى غاية 15 مارس 2020 ما يعادل 20 مليون قنطار أي بنسبة 60 ٪ مقارنة بما هو مسطر في برنامج التوقعات حتى أواخر ماي 33 مليون قنطار، وهذا راجع بالأساس إلى الاضطرابات اللوجستية المسجلة في بعض موانئ المغادرة للمصدرين الرئيسيين لبلدنا، الناتجة عن التدابير الصحية التي تتخذها مختلف حكومات الدول.

بالإضافة إلى ذلك يشهد السوق الوطني احتمالات انخفاض إنتاج الحبوب لتغطية الاحتياجات الوطنية من القمح الطري.

2. السوق العالمي

تعلن توقعات المجلس الدولي للحبوب عن إنتاج عالمي جيد لعام 2020، مقارنة بإنتاج عام 2019 على الرغم من الظروف المناخية غير المواتية الحالية في البلدان المصدرة الرئيسية: رطبة جدًا في أوروبا وجافة في دول البحر الأسود.

انخفضت الأسعار العالمية للقمح الطري منذ منتصف يناير 2020. على سبيل المثال، انخفض سعر (CAF) للقمح الفرنسي الطري من 242 دولارًا إلى 219 دولارًا / لطن عند دخول الميناء المغربي حاليا.

3. تقدير سعر تكلفة القمح الطري عند الخروج من الميناء

تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد أوقف استيفاء الرسوم الجمركية على الواردات من القمح الطري من 2 يناير 2020 إلى نهاية أبريل 2020. ابتداء من 1 ماي 2020، ستعود هذه الرسوم الجمركية إلى مستواها السابق أي 35 ٪.

لكن استنادا إلى المستويات الحالية لأسعار القمح الطري على مستوى السوق العالمي (CAF -230 220 دولار للقنطار) وإلى نسبة رسم الاستيراد 35 ٪ المشار إليه أعلاه، سيصل سعر القمح الطري عند الخروج من الميناء 266-276 درهم للقنطار. وهذا المستوى مفرط مقارنة بالسعر الذي تستهدفه الحكومة (260 درهم / قنطار) وقد يكون له تداعيات كبيرة على سعر القمح في السوق المحلي وحتى على أسعار الدقيق.

في حين أنه مع تمديد تعليق رسوم الاستيراد حتى 31 مايو 2020، فإن سعر تكلفة القمح الطري المستورد عند الخروج من الميناء سيكون حوالي 230-240 درهم / للقنطار.

			السعر الحالي					
C&F(الدولار /طن)	210	215	220	225	230	235	240	245
رسم الاستيراد	سعر التكلفة، عند خروج من الميناء المغربي (درهم/قنطار)							
- 0% (المطبق)	219	224	229	233	238	243	248	252
- 35 %	257	262	266	271	276	281	286	291

سعر الصرف : 9.4638 درهم/الدولار الأمريكي

خلاصة

أخذا بعين الاعتبار احتمالات انخفاض الإنتاج المحلي للحبوب وخطر تعطيل الخدمات اللوجستية للموانئ والنقل البحري وعلاقته بانتشار فيروس كورونا 19 ، يُقترح تمديد تعليق الرسوم الجمركية المطبقة على القمح الطري حتى 15 يونيو 2020 ، للسماح للفاعلين بتحسين وصول الحبوب لضمان التزويد العادي للسوق الداخلي من القمح الطري.

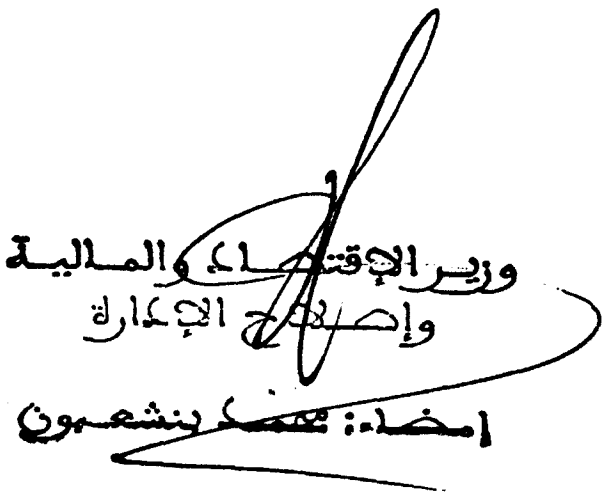

2-20-295

مرسوم رقم صادر في ( ) يتعلق بتمديد وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته

رئيس الحكومة

قعه بالعطف:

بناء على البند I من المادة 4 من قانون المالية رقم 25.00 عن الفترة الممتدة من فاتح يوليو الى 31 ديسمبر 2000، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 241.1.00 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000) بتحديد تعريفة الرسوم الجمركية الواجب استيفاؤها عند الاستيراد، كما وقع تغييره و تتميمه ؛

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة؛

وعلى مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة التي تتولى تحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الموافق عليها بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) ، كما وقع تغييرها و تتميمها و لا سيما الفصل 5 منها ؛

إمضاء : محمد بنشعبون

و على قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.125 بتاريخ 16 من ربيع الأخر 1441 (13 ديسمبر 2019) و لاسيما البند I بالمادة 2 منه؛

وعلى مرسوم رقم 2.19.1065 الصادر في 30 من ربيع الأخر (27 ديسمبر 2019) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في ... ( )،

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

رسم ما يلي :

المادة الأولى

يمدد إلى غاية 15 يونيو 2020 وقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته المصنفين بالبندين التعريفيين 1001.99.00.19 و1001.99.00.90 المقرر بموجب المرسوم رقم 2.19.1065 الصادر في 30 من ربيع الأخر (27 ديسمبر 2019).

عزيز أخنوش

وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

المادة الثانية

يطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه دون الإخلال بأحكام الفصل 13 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

إمضاء : مولاي حفيظ العلمي

المادة الثالثة

يسند الى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في

إمضاء رئيس الحكومة